

وزارة الشؤون الاجتماعية
والتضامن والتونسيين بالخارج

تسمية

بمقتضى أمر عدد 333 لسنة 2009 مؤرخ في 3 فيفري 2009.
كلف السيد نور الدين الرميلى، متصرف مستشار للخدمة الاجتماعية، بوظائف كاهية مدير الرعاية الاجتماعية والملاحظة بالمركز الاجتماعي لملاحظة الأطفال.

قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج مؤرخ في 3 فيفري 2009 يتعلق بضبط السلم التقييمي لتحيين الأجور المعتمدة في احتساب جرايات الشيوخة والعجز والباقيين بعد وفاة من يهيمه الأمر.

إن وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، بعد الاطلاع على القانون عدد 33 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 القاضي بتأسيس نظام جرايات العجز والشيوخة والبقاء بعد وفاة من يهيمه الأمر ونظام منح الشيوخة والبقاء بعد وفاة من يهيمه الأمر وذلك في الميدان غير الفلاحي، وعلى الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيوخة والعجز والباقيين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تتمته وخاصة الأمر عدد 1429 لسنة 1994 المؤرخ في 30 جوان 1994 وبالخصوص الفصل 18 منه.

قرر ما يأتي :

الفصل الأول - يقع تحيين الأجور المعتمدة في احتساب جرايات الشيوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة الممنوحة في إطار الأمر المشار إليه أعلاه عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 حسب الجدول التالي :

السنوات	الضوارب
1961	10,87551
1962	10,65800
1963	10,37780
1964	9,96075
1965	9,34093
1966	8,99409
1967	8,73607
1968	8,51278
1969	8,18587
1970	8,09878
1971	7,64014
1972	7,48455
1973	7,16263
1974	6,88057

السنوات	الضوارب
1975	6,28420
1976	5,96419
1977	5,58888
1978	5,29196
1979	4,88227
1980	4,48192
1981	4,10081
1982	3,59460
1983	3,28241
1984	3,02183
1985	2,81214
1986	2,64664
1987	2,44730
1988	2,28223
1989	2,11889
1990	1,98806
1991	1,84490
1992	1,74750
1993	1,67710
1994	1,60536
1995	1,51027
1996	1,45701
1997	1,40496
1998	1,36239
1999	1,32645
2000	1,28860
2001	1,26444
2002	1,22944
2003	1,19712
2004	1,15521
2005	1,13214
2006	1,08368
2007	1,05057
2008	1,00000

الفصل 2 - تنطبق هذه الأحكام بالنسبة للجرايات التي يفتتح الحق فيها ابتداء من غرة جانفي 2009.
تونس في 3 فيفري 2009.

وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن
والتونسيين بالخارج
علي الشاوش

اطلع عليه
الوزير الأول
محمد الغنوشي